

## دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الحكم الرشيد: مقارنة منهجية

د. إدريس مقبول

مدير مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية

ملخص:

تنطلق الورقة من توجيه نقد منهجي لنموذجي الدولة المركزية والدولة الليبرالية مجسدين في آفتي : تصنيف الدولة والحرية المتوحشة من منطلق إخفاقهما معا في الجواب عن سؤال الاستقرار وتحقيق التوازن بين الفرد والدولة والتنمية بمعناها القرآني العام.

ولعله بات اليوم من قبيل المسلمات في مجال التدبير السياسي الجديد تلکم القناعة على التلازم والارتباط بين مؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات الأمة) وقضية (الجودة السياسية)؛ التي تجسدها الديمقراطية والحكم الرشيد، نظرا لما أصبح يترسخ عمليا بينهما من أدوار تتسم بالتكاملية والرقابة والتوجيه.

لقد تحولت مؤسسات المجتمع المدني إلى أحد أدوات وقنوات المشاركة في إدارة الشأن العام من خلال ما أمست تقدمه من إمكانيات المساءلة والنقد والاقتراح والرقابة على العمل الحكومي الرسمي.

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة والمهمشة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والدولة، ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

**المشاركة السياسية:** وذلك من خلال التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

**الحق في المعلومة:** وذلك من خلال تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

**التدبير المشترك التعاوني:** وذلك بمساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.

**الحسبة الديمقراطية:** وذلك من خلال العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

**التربية على احترام الغير:** وذلك من خلال تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات...

وفي ورقتنا نفترض أنه كلما كان هناك مجتمع مدني قوي كلما كانت هناك إمكانية بناء حكم راشد، كما نفترض أيضا أن المجتمع المدني يمكن أن يقوم بدور تصحيحي في الحكم إذا ضعف أو انحراف وذلك من خلال مؤسسات التوعية المدنية المستقلة التي يأتي على رأسها المؤسسات العلمائية والدعوية.

ويقوم المجتمع المدني من وجهة نظر منهاجية بوظيفتين: الأولى تعنى بتنمية البر الشامل، والثانية تتجسد في تفعيل المراقبة على الممارسة الفعلية للسلطة، وذلك بحكم أن ممثل السلطة في الواقع نائب عن الأمة في القيام بهذه المهمة بشكل مؤقت وزمني قابل للمراجعة والتحديد والسحب.

كما تؤكد الورقة على أهمية مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الشعبي والتي تلعب دورا هاما وحيويا في تهيئة القنوات اللازمة للقيام بنشاط تعاوني جماعي بين أبناء الأمة، والحيلولة دون استبداد مؤسسات السلطة، ذلك أنه في أنظمة لا ديمقراطية ولا شعبية تكتفي السلطة "غير الشرعية" بتشجيع مؤسسات المجتمع المدني النخبوية "المصنوعة" التي لا يزيد دورها على تقديم خدمات فئوية ضيقة على رأسها "احتواء الطبقة المثقفة" و"تليينها"، وتلميع صورة النظام الاستبدادي بمنحه واجهة مزيفة في الخارج وتمديد عمره الوبائي.

### عناصر الورقة:

\_\_مدخل مفاهيمي؛ الحكم الراشد\_ المجتمع المدني

\_\_ آفة النمط المركزي أو تصنيف الدولة

\_\_ آفة النمط الليبرالي أو التوحش الحر

\_\_ الأمة ودورها في بناء الحكم الراشد.

\_\_ المجتمع المدني وأفق الانتقال إلى الحكم الراشد

\_\_ المجتمع المدني ودوره التنموي والدبلوماسي في الحكم الراشد:

— خلاصات وخاتمة.

— مدخل مفاهيمي:

في المقصود بالحكم الراشد والحاجة إليه : لا بد من التذكير أن مفهوم "الحكم الراشد" شأنه شأن كافة المفاهيم السياسية ذات الخلفية الفلسفية لا تخلو حين تعريفها من البصمات المتحيزة لمعرفة، سواء كان القائم بالتعريف مفكراً فرداً أو مؤسسة، ولأجل ذلك ننبه إلى أمرين: الأول ضرورة التعامل النقدي مع ترسانة المفاهيم التنموية والسياسية وملاحظة طابعها الشخصي والخاص بقصد التمكن من وضع مسافة معتبرة لإقامة الذات على مساحة التفاعل خصوصاً إذا علم أن مفهوم "الحكم الراشد" نتاج المؤسسات الدولية في إطار ترتيب علاقاتها المصلحية مع الدول النامية، والثاني حاجتنا لإقامة تعريفاتنا للمفاهيم على شرط ثقافتنا التي لا يضيق نسيجها على استيعاب وهضم الوافد وتسجيل عناصره المفيدة فقط مع العناصر الأصيلة انطلاقاً من "كلية القيم" و"خصوصية التجارب الثقافية"، ذلك أن للخصوصيات كما يقول الشاطبي "خواص يليق بكل محل منها ما لا يليق بمحل آخر" (1)

عادة يجري تعريف الحكم الراشد على أنه ذلك "الحكم الديمقراطي" الذي تكون فيه السيادة عموماً للقانون ولحزمة من القيم العملية الموازية كالشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية، وهو أيضاً ذلك الحكم الذي يضمن حقوق الأفراد والجماعات في إطار مؤسسي وقانوني شفاف، تتمتع مؤسساته باستقلالية القرار والحكم والحرية، ومنها شبكة المؤسسات الحقوقية ومؤسسة أمين المظالم The Ombudsman التي تحفظ للأفراد حقوقهم ضد تجاوزات الدولة (2).

كما يأتي تعريفه في سياق آخر في إطار علاقته بمبدأ حفظ المصالح والحاجات الآنية والمستقبلية للأمم، ويحتزله البعض في مؤشر "الاستدامة" (3)، ولا يكون ذلك إلا بإدراك السلطة أو الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة المجتمع وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته، ومن خلال عقلنة الاستهلاك والتحكم في الموارد البشرية والمالية والمادية (4).

(1) \_ الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، عناية عبد الله دراز، بيروت: دار المعرفة، 228/4.

2\_ Linda C. Reif, The Ombudsman, Good Governance, and the International Human Rights System, Martinus Nijhoff Publishers, Leiden, 2004, p55.

(3) \_ ويعني ضمن مؤشرات الحكم الراشد: القدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة. يراجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإثراء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، "خلق الفرص للأجيال القادمة" نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص16.

(4) \_ يراجع:

جـ. في المقصود بالمجتمع المدني وسياقه: هو في الجملة المجتمع المستقل عن إشراف الدولة المباشر، أو المجتمع الذي يعكس وعي طبقاته وأفراده، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن "الفرد" إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات(1)

وقد اخترنا في مقاربتنا أن نستند إلى الرؤية غير العلمانية للمجتمع المدني، أو الرؤية المتصالحة مع الدين في الصيغة الأنجلوساكسونية على خلاف ما عليه النسخة الفرنكفونية المغلقة، الصيغة المتصالحة التي ترى أن عمل المجتمع المدني هو جزء من عمل السياسة كما يؤكد لارس يورغنسن(2) وقد كنا نرى دائما أن هذه النسخة المتصالحة مع الدين هي الأقرب لإيجاد حلول لأزمات المجتمع في اللحظات الحاسمة، وذلك لما للدين بما هو مكون أساسي، في الخارطة الذهنية والمخزون النفسي للمجتمعات، من دور اجتماعي واقتصادي وسياسي وتنموي يمكن أن يساهم به في النهوض بالمجتمعات الساعية للديمقراطية والتحرر(3)، وأيضا مع ما يطرحه من تحديات وأسئلة خاصة في المجتمعات الطائفية تحتاج لأفق إنساني أرحب، لا يلغى فيه الدين وإنما يلعب دوره "الفعال" و"الدال" في اتجاه التقريب والتهديب ودوره السياسي في ترسيخ المساواة كما يشرح جون بريور(4).

إن التطلع إلى مجتمع أكثر مساواة \_ كما يقول عزمي بشارة\_ و"أكثر مشاركة وأكثر تمثيلية وعدالة، والتوق إلى مجتمع أقل اغترابا وصنمية ما زالوا قائمين، والمجتمع المدني تعبير عن الحلم ذاته الذي لا يريد أن يسمى

(1) \_يراجع للمزيد:

علي عبد الصادق. المجتمع المدني، قراءة أولية، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2004.

الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس، 1999 ص 36.

(2) \_يراجع:

Jorgensen Lars, "What Are NGOs Doing in Civil Society?" in NGOs, Civil Society and the State: Building Democracy in Transitional countries, 1996, p36.

(3) \_يراجع عن الإسلام والمسيحية واليهودية والكونفوشيوسية في علاقتها بالمجتمع المدني الدراسات التي تضمنها كتاب:

Simone Chambers, Will Kymlicka, Alternative Conceptions of Civil Society, Princeton University Press, 2002, p113\_ 151\_ 171\_ 190,

(4) \_Brewer John D, Gareth I. Higgins, Francis Teeney , Religion, Civil Society, and Peace in Northern Ireland, Oxford University Press, 2011, p90.

اشتراكية ولا ليبرالية ولا ديمقراطية راديكالية، ولا غير ذلك من التسميات التي اهتزت في العقد الأخير، وذلك بالبحث عن إيجابياتها جميعاً<sup>(1)</sup>

فالمفهوم كما يبدو "تاريخي"، وفي كل طبقة من طبقات التاريخ حمل المصطلح خصائص مختلفة عكسها السياق والثقافة والمصالح<sup>(2)</sup>.

ودور المجتمع المدني كما يقول هيجل<sup>(3)</sup> \_ وهو يشبهه بالأسرة \_ يصل إلى الحد الذي يمارس فيه أدواراً تربوية، يقول: "إن اتخاذ المجتمع المدني طابع الأسر الكلية يهبه الواجب والحق في ممارسة رقابة وتأثير على التربية، بالقدر الذي به تتعلق التربية بقدر الفرد على أن يصير عضواً في المجتمع،.. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالقدر الذي به يمكن إنشاء مؤسسات جماعية مهمتها تأمين هذه الرقابة"<sup>(4)</sup>.

لا بد من التذكير بأن المجتمع المدني مفهوم تعرض لتغيرات كثيرة، فقد كان عند هيجل يشير إلى "نظام الحاجات" في المجتمع المدني البرجوازي، وهو عبارة عن نظام سوق عمل وتبادل للسلع، وصار مضموناً لا يتضمن أي بعد اقتصادي طبقاً لهايرماس، بل يعني تلك الاتحادات الطوعية وغير الحكومية وغير الاقتصادية، التي تقوم بمد جذور البنى الاتصالية للرأي العام في عالم الحياة<sup>(5)</sup>.

البنى الاتصالية هي وجه من وجوه ما يسمى بالرأسمال الاجتماعي، وهو عبارة عن علاقات أفقيه بين الناس، يتألف من شبكات اجتماعية وشبكات مشاركة مدنية، وعادات مشتركة لها تأثير على إنتاجية المجتمع وتطوره كما يشير بوتنام<sup>(6)</sup>، وسنذكر من ذلك طرفاً يبين دور المجتمع المدني في تقويته في مرحلة التأسيس للحكم الراشد..

---

(1) \_ يعتبر عزمي بشارة أن اختلاف مفهوم المجتمع المدني بحسب السياقات التاريخية والمذاهب السياسية والفلسفية التي عالجته جعلت منه في الوقت الحاضر تركيبة أشبه ما تكون عند تناول والمعالجة بـ "حساء المتسولين" الذي جمع من بقايا نظريات مختلفة وحقب زمنية مختلفة، يراجع: بشارة، عزمي. المجتمع المدني، دراسة نقدية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، 2012، ص45\_46.

(2) \_ للمزيد: جون اهرنبورغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2008.

(3) \_ يعتبر هيجل أن المجتمع المدني مرتبط بالزعة الأنانية عند الأفراد من حيث يرغبون في تحقيق أهدافهم الخاصة من خلال الاجتماع والحاجة إلى الآخرين، فهو ميدان التوسط، والأرض التي عليها كل الفرديات، وكل الاستعدادات، يراجع:

Pelczynski. « The state and civil society: Studies in Hegel's political philosophy », Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

(4) \_ بدوي عبد الرحمن. فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، دار الشروق، ط1، 1996، ص146.

(5) \_ أدريلا، كورتينا. مواطنون في العالم، نحو نظرية للمواطنة، ترجمة علي المنوفي، ص65.

(6) \_ Putnam, Robert; The Prosperous community social capital and public life, American prospect(13), 1993,p.p.(35-42).

## – خطورة النموذج المركزي أو تصنيف الدولة:

للمنموذج المركزي أوجه متعددة في الأنظمة السياسية التي تلتقي في تأليه الحكم والحاكم، وجمع كافة الصلاحيات والقرارات في نقطة واحدة، ولإن كانت المركزية مفيدة في المؤسسات الصغيرة محدودة الوظائف والموارد فإنها تعد كارثية في إدارة الدول والمجتمعات، وذلك بسبب قتلها للمبادرة والإبداع وخنقها للطاقت وتهميشها للكفاءات.

ومما يميز الأنظمة المركزية هو سعيها للتأييد وللتوريث، ونذكر في هذا السياق بواقع الأنظمة العربية ومنها النظام المصري والليبي واليميني والنظام السوري الذي عرف توريث الحكم من حافظ الأسد إلى بشار الأسد، فقد انتخب حافظ رئيساً بدون منافس، فالحزب الحاكم يرشح والشعب ينتخب أي يبايع ويؤيد<sup>(1)</sup>.

لا نعتقد أن طبيعة نظام الدولة كما تحكمها القيم التي ينادي بها القرآن الكريم، وعلى رأسها الحرية، تطابق النموذج المركزي الذي عرفناه في التاريخ القديم أو المعاصر من خلال تجارب عديدة على رأسها التجربة الاشتراكية كمثال، وهنا نتذكر نقد الإمام ياسين لتغول الدولة على حساب المجتمع فيما يعرف بمركزية الدولة كما نادى به الفيلسوف الماركسي وجسدته في تجربتها القصيرة باعتباره مفتاحاً كما يقول بيير بوي Pierre Bauby لتغيير المجتمع<sup>(2)</sup>، ذلك أن أس المشاكل يكمن في انتصار الدولة على المجتمع، وانفلاتها منه لتغول عليه<sup>(3)</sup>، يقول الإمام ياسين: "يجب إحياء روح المبادرة، وتشجيع المبادرة، وتمويل المبادرة. لا تنماداً في تقليد النموذج الهيميني للدولة، لأن التجربة تكذبنا كما كذبت الإمبراطورية الاشتراكية الهالكة"<sup>(4)</sup>.

فرغم أهمية إطار الدولة في التنظيم السياسي والاجتماعي، ووظيفته الحيوية في حفظ السلم والاستقرار، إلا أن هذا الإطار عرف تطوراً كبيراً شمل حيثيات كثيرة منها جانب المرونة والصلابة، أو جانب المركزية واللامركزية، ولهذا يبدو من المنطقي إبداء التحفظ واضحاً على أن تتولى الدولة احتكار "الفعل" مجسداً في كافة الأنشطة والفعاليات والمبادرات والسلطات، لأنها تنتهي إلى "تصنيف الدولة" بما لا يترك إلا مساحة ضيقة للمجال الخاص وللمجال المجتمعي الذي ينبني على "الإنسان" والمبادرة الإنسانية للخير"، يقدها في النفس والشعور قول الحق

(1) \_ خليل أحمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص90.

(2) \_ Pierre Bauby, L'Etat-stratège, Le Retour de d'état, Collection Porte ouvertes, Les editions ouvrières, Paris, 1991, p18.

(3) \_ يراجع للمزيد: عبد المهدي، عادل. مقاربات في الاجتماع السياسي والاقتصادي الإسلامي، دار الهادي، 2003.

(4) \_ ياسين، عبد السلام. حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، ص205.

سبحانه: "وسارعوا إلى مغفرة من ربكم" (آل عمران:133) التي تصل الحياة الدنيا بالآخرة<sup>(1)</sup>، وتفتح الطريق للمنافسة بين "الإنسان" وأخيه "الإنسان" في سباق مفتوح وشريف نحو "الخير" و"التنمية" و"البناء"، (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون)(المطففين:26)، تنافس على أرضية علاقات اجتماعية هي العمل التاريخي الأول كما يقول مالك بن نبي "الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده"<sup>(2)</sup>، في مشروع يتمحور حول "إنقاذ الإنسان" الكائن الوحيد الذي تحمل أمانة التكليف دون السماوات والأرض، ذلكم التكليف الذي يعني مباشرة "مخاطبة الإنسان بمضمون الخلافة"<sup>(3)</sup> كما يقول عبد المجيد النجار.

قد تكون الاشتراكية مُصيبة في نقدها الإيديولوجي لغريمتها الرأسمالية. لكنها في الوقت ذاته فشلت فشلاً مُدَوِّياً في إقامة النظام الأمثل، إذ أقامت دولة مركزية<sup>(4)</sup> حديدية لكنها في الوقت ذاته فاشية فاشلة تشكو من فراغ مفرغ بحسب عبارة إستيفان بيبو Istvan Bibo<sup>(5)</sup>. فحين قام لينين بتأميم الاقتصاد السوفيتي نشأت رأسمالية جديدة داخل قفص دولة مركزية على أنقاض رأسمالية قديمة، "رأسمالية دَوْلَة على أنقاض رأسمالية مُلَّاكٍ أفراد. دولةٌ تَمْلِكُ، جُمْلَةً تُساوي في المعادلة الاقتصادية ملكيةً سائبةً لمالِكٍ غائب لا وجه له ولا حضور. لذلك نُهبثُ الخيرات طبقة الصعاليك الذين كانوا في النظرية الثورية والأمل الثوري التقدُّمي المنقذين المنتظرين. واستعنت "النمِئكتورا"<sup>(6)</sup> Nomenklatura،.. اقتصاد الرأسمالية اللبرالية، والنظام السياسي المرافق له، آلة صماء، لكنها آلة تشتغل، تُنتج بفاعلية كبيرة، وتُحوِّز في قسمة الأرزاق. أما رأسمالية الدولة. وهو الاسم الحقيقي الواقعي المسَمَّى اشتراكية علمية. فهي آلة لا تنتج وتسيء القسمة. ويُفضَّل في الحساب الأخير ما تفعله الدولة المركزية البلشفية، ونظامها البوليسي الجاسوسي الكولاكي، بأرواح الناس ونفوس الناس وعقول الناس وأبدان الناس"<sup>(7)</sup>.

(1) \_ ياسين، عبد السلام. إمامة الأمة، ص132، في الاقتصاد، 96

(2) \_ مالك بن نبي، ميلاد مجتمع. ص28.

(3) \_ عبد المجيد، النجار. خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، بحث في جدلية النص والعقل والواقع، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1993، ص64.

(4) \_ يراجع عن سقوط الدولة المركزية: جوزيف.س. ناي. مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البحيري، العبيكان، الرياض، ط1، 2003، ص99.

(5) \_ سنة 1956، وبعد خمسة أيام من الثورة الهنغارية كتب استيفان بيبو المفكر والفيلسوف السياسي نقداً لاذعاً للماركسية اللينينية في مذكرة على جانب كبير من الأهمية من أربعة عشر بنداً، سماها توضيحات نظرية، يراجع:

Istvan Kamene, Istvan Bibo, Le marxisme et la civilisation occidentale, In ; L'autre Europe, L'age d'Homme, n6, 1985, p31.

(6) \_ تطلق على الطبقة السياسية الحاكمة التي تشكلت شيئاً فشيئاً من بقايا «البروليتاريا» التي قامت بالثورة على القيصر في روسيا، وانقلبت فخانت شعاراتها السابقة قبل الثورة فتحوّلت إلى أداة لاستعباد الشعب.

(7) \_ ياسين، عبد السلام. حوار الماضي والمستقبل، ص210\_211.

إذا كانت مشروعية الدولة لدى سبينوزا هي في كفالتها للمصلحة العامة مجسدة في ضمانها للحرية، فإن التجربة التاريخية أثبتت خصوصا في نموذج الدولة المركزية الشيوعية أن الحرية هي أول ما يُضحى به في مثل هذا النظام. وفي كتابه (الإسلام وتحدي الماركسية اللينينية)، يحلل الإمام ياسين علاقة الحرية بالدولة، علاقة الفرد بالمؤسسة، ويتناول ما كتبه إنجلز في رسالة إلى بيبيل "بأن الحرية والدولة نقيضان لا يجتمعان. هناك تخطيط للمراقبة العامة وإحصاء الأشياء والأنفاس، هناك فوق كل شيء الحرب المبدئية بين الطبقات، ومشروع القضاء المبرم على العدو الطبقي للبرولتاريا. فلا غرو أن تتمخض التجربة الماركسية المتعددة عن الدولة المركزية أقصى ما كانت الدولة مركزية، وأن يكون النظام البوليسي هو الصيغة الفعلية الممكنة لمراقبة "الشعب المسلح" نفسه بنفسه، وأن تكون تصفية العدو الطبقي صناعة دموية لها أجهزتها وتقنياتها. ولا غرو أن ينتج كل ذلك دولة متماسكة بالقهر الطبقي الذي فرضه الحزب الواحد، قوية لوحدة القرار وإعدام الرأي المعارض المعرقل"<sup>(1)</sup>.

تصنيف الدولة ، أو عبارة طه عبد الرحمن "العبودية لترتب السلطة"<sup>(2)</sup>، جاء بطبقة النومنكلا تورا من قعر المجتمع الجائع المقهور، فتحوّلت بفعل "الكراهية" إلى جماعة من الذئاب لا تعرف غير التصفية الدموية لمخالفاتها، لا تعرف غير منطق القهر الطبقي، فتحوّلت المبادئ وتحوّلت الشعارات ومنها المساواة التي رفعت شعارا في بداية الثورة إلى منطق مناقض، إذ بدأت كما يقول جورج أورويل George Orwell<sup>(3)</sup> في روايته "مزرعة الحيوان" التي كتبها في نقد هذا النموذج من فكرة "جميع الحيوانات متساوية"<sup>(4)</sup>، لكنها ما لبثت أن انتهت: "كل الحيوانات سواسية، ولكن بعضها أكثر مساواة عن الآخرين"<sup>(5)</sup>.

هكذا كان أوج المركزية في القرن العشرين الدولة الشمولية أو الدولة المركزية التي أسسها جوزيف ستالين Joseph Staline في الاتحاد السوفياتي، فكانت متطابقة كما نخبرنا أستاذ العلوم السياسية جوزيف ناي Joseph Nye "بشكل مناسب مع المجتمع الصناعي، بل كان المجتمع الصناعي هو الذي جعلها ممكنة\_ ثم تقوضت أسسها في آخر الأمر على يد ثورة المعلومات، وكان نموذج ستالين قائما على التخطيط المركزي الذي جعل الكمية، لا الأرباح، هي المعيار الرئيسي، لنجاح أي مدير"<sup>(6)</sup>. "الكمية" هي الإله الجديد الذي بات موضع اعتقاد وإيمان.

(1) \_ ياسين، عبد السلام. الإسلام وتحدي الماركسية اللينينية، ص 89.

(2) \_ طه، عبد الرحمن. سؤال العمل، ص 186.

(3) \_ هو اسم الشهرة للكاتب البريطاني إيريك آرثر بلير Eric Arthur Blair.

(4) \_ جورج، أورويل. مزرعة الحيوان، ترجمة صبري الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص 7\_ 23

(5) \_ جورج، أورويل. مزرعة الحيوان، ص 208.

(6) \_ جوزيف ناي. مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البحيري، العبيكان، ط 1، 2003، ص 99



إلى جانب مركزية الدولة كان هناك دائماً نموذج القائد الأوحده(المهم)، وهي كلها أصنام، يرى فيها الفكر المنهجي بقايا من عبادة الإنسان للإنسان التي يمكن أن تبرز في كل طور بشري إذا هيمنت الواحدية في الفكر، وانكفأ العقل على ذاته سواء تجسد في إطار "الفرد" أو في إطار "الدولة".

## — آفة النمط الليبرالي أو التوحش الحر

بعد أن ساهمت الليبرالية في تنمية وعي الأفراد بالذات وبالكرامة، كما يقول محمد عزيز الحبابي، "وبلورت حقوقهم، أمست تسليخهم عن إنسانيتهم، زراعة الشوفينية والفردانية والحسد والحقد"<sup>(1)</sup>، يقول الإمام ياسين: "الديمقراطية الليبرالية السياسية لا تسير إلا ومعها الليبرالية الاقتصادية. وهذه مبنية كأختها على التنافس الحر. والناس كما فطرهم الله عز وجل متفاوتون في العقل والطبع والقدرات. فمهما تُركت المجاري حرة للتنافس بين متفاوتين في أصل الخلقة فمصَّب ذلك التنافس إلى التفاوت في الأرزاق والأكساب تفاوتاً مُجْلاً. هناك في الأنظمة الديمقراطية النقابات الحرة تدافع عن الحقوق وتنزع من الرأسمالية الليبرالية بعض الحقوق. لكنَّ الرأسمالية بطبيعتها وبطبيعة الجشع والأنانية والجري إلى الربح كانت ولا تزال آلةً لصنع التفاوت بين الأغنياء والفقراء"<sup>(2)</sup>.

السرعة والإلهاء وتغول التقنية وبرودة العلاقات والربح الجنوبي ومن ورائه الشراهة المفتوحة البربرية، أو ما عبر عنه إدغار موران Edgar Morin بـ"بربرية الحساب الخالص، البارد الجليدي الذي يجهل الوقائع العاطفية المميزة للبشر"<sup>(3)</sup>، يقول الإمام ياسين: "تتجسد طبيعة السوق وضرورات التصنيع، في اكتظاظ الضواحي الصناعية، وفي الضجيج المزعج، وفي السرعة والحركة الدائبة التي تُلهي الإنسان لا تترك له لحظة التفكير في مصيره بعد الموت، وفي الزراعة الوحيدة التي تُفقّر التربة، وفي الفقر المدقع الذي يحمل الفقراء على قلع الأشجار فتتجرف التربة، وفي العدوان الرأسمالي الذي يغير على غابات العالم فيهدد مستقبل العالم، وفي انتشار الإسمت المسلح يقلص المساحات الخصبة، وفي الأشفلت يبسط الطرق السيارة لمن يملكون سيارات.

تتجسد الأخلاق الملوثة في التحريض الإشهاري الذي يجند النساء الدُّمى لبيعن بضاعات تافهة متجددة، يبدد تصنيعها مادة المعدن، وجهود المهندس، وطاقة المستضعفين الشرائية."<sup>(4)</sup>.

لأجل ذلك يمكن أن تكون مفهومة نزعة التحفظ الأخلاقية على مبدأ المبادرة المرسله، ففي مقابل مواجهة المركزية لابد من قيد المراقبة التي تضمن المصلحة العمومية أو كما يسميها بيتر كوسلوفسكي بمبدأ التصحيح<sup>(1)</sup>، يقول

(1) \_ محمد، عزيز الحبابي. دفاثر غدوية، دار المعارف، القاهرة، ص34.

(2) \_ ياسين، عبد السلام. العدل، ص650.

(3) \_ إدغار موران. ثقافة أوروبا وبربريتها، ترجمة محمد الهلالي، دار توبقال للنشر، ط1، 2007، ص6.

(4) \_ ياسين، عبد السلام. تنوير المومنات، 132/1.

الإمام ياسين: "لا نتماد ولا نعتزّ بالحرية المرسله، حبّلها على غاربها، للمبادرة والمقاولة. إذ لا بد من توجيه سياسي مرن. وإلا تألفت المبادرة من بيننا مع المبادرات في السوق لا تهتم إلا بالربح، ولا تعمل لتعاون المسلمين وتوحيد المسلمين.

نتذكر أن مطلوبنا عمران أخوي عماده كفالة الأمة من عوزها وعجزها، وقوامه الكفاية والقوة. والمبادرة المرسله تلتحق بالرأسمالية الأنانية متى تُرك حبلها على غاربها." (2)

"العمران الأخوي" مفهوم مركب يتضمن مبدئين: مادي وروحي لقيام نموذج الاجتماع القرآني؛ مبدأ التنمية الاقتصادية بما يتطلبه من موارد مادية (وهو العمران)، ومبدأ التراحم الإنساني الأخوي الذي يبدأ من تنمية الإنسان (3) بما يتطلبه من إثارة روح تشاركية جماعية (وهو مقتضى الصفة الأخوية).

ولابد من التنويه إلى أن هذا الرفض والنقد المنهجي للنموذج الرأسمالي "غير المفيد" يأتي صريحاً في سياق آخر، ويأتي شبيهاً بما ذهب إليه عضو الحزب المسيحي الديمقراطي لودفيج إرهارت الذي عمل مستشاراً لألمانيا عقب الحرب وأنقذها من أزمة كبيرة، وهو صاحب نظرية "اقتصاد السوق الاجتماعي" وصاحب كتاب "الرفاهية للجميع" (4)، وقد عرف عنه رفضه تبني النموذج الأمريكي بحذافيره، يقول الإمام ياسين: "يجب نبذ النموذج الرأسمالي عدو الإنسان، ذلك الوحش الذي يحمل في طبيعته خطر العدوان على المجتمع البشري بما فيه من أنانية لا تعرف إلا مصلحة الفرد، تجيز له افتراس الآخرين بالناب والمخلب. لا نستطيع بالرأسمالية أن نلبي حاجة الشعب للتجهيزات الأساسية، والصحة، والتعليم، والرخاء، وسائر مقومات الحياة الكريمة العامة. فالرأسماليون يوجهون السوق، ويتحكمون فيها، ولا يستثمرون إلا في المشاريع السريعة الربح، لا يأهون بعمل العاطل، ولا بحق المسكين." (5)

(1) \_ يراجع:

Peter Koslowski, Principles of Ethical Economy, Kluwer Academic Publishers, 2001, p50.

(2) \_ ياسين، عبد السلام. حوار مع الفضلاء الديمقراطيين، ص205.

(3) \_ نشر إلى أن مفهوم الحكم الراشد تزامن مع ظهور مفهوم التنمية البشرية حيث انتقلنا من الحديث عن التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وأصبح التركيز يتزايد على تنمية الرأس مال الاجتماعي، وتحول الرهان إلى تحويل التنمية الاقتصادية إلى تنمية مستدامة تتحسن فيها نوعية حياة الناس وتضمن فيها كرامتهم على كافة الصعد.

(4) \_ Ludwig Erhard, La Prosperite pour Tous, Trad Jacques Rueff, Plon, 1959.

(5) \_ ياسين، عبد السلام. في الاقتصاد، ص85.

هذه اللامبالاة كما يعرضها المنهاج، يصاحبها في الليبرالية عملية تحويل تطال كل شيء، تحويل "لا إنساني" للإنسان، فيتحول العمال—كما في رواية "اللجنة" لصنع الله إبراهيم "إلى آلات، والمستهلكين إلى أرقام، والأوطان إلى أسواق"<sup>(1)</sup>.

وفي اعتقادنا أن الجواب الإسلامي يتطلب استحضار الأمة إلى جانب الدولة؛ بفعلها مجسدا في مؤسسات مجتمعية أحد أهم واجهات المجتمع المدني الذي يمكن أن يضطلع بأدوار تنموية وتنويرية وإصلاحية، أو بعبارة مختصرة أدوار حضارية متقدمة، ونحن نقدم الحديث عنه ليتبين خصوصية ما نحن بصدده.

— الأمة ودورها في الحكم الراشد:

وذلك من خلال محورين:

أ— تنمية البر الشامل:

في نموذج الدولة المدنية— كما نتصورها على الأقل— هناك درجة من التكاملية بين مهمات الدولة ومهمات المجتمع المدني، ففي الوقت الذي تضطلع فيه الدولة ممثلة السلطة بتنظيم العلاقات بين مواطنيها على أساس احترام القانون وعلى أساس الحقوق والواجبات وتحفيزهم للتعاون فيما بينهم والحيلولة دون تظالمهم، تتولى مؤسسات الأمة الشعبية غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني)، وهي مؤسسات لا تقبل شرعية عن مؤسسات الدولة، بتكميل دور الدولة وتقومه، بمعنى أن الأمة كما يقول الأستاذ لؤي صافي: "حين تفوض مهمة اتخاذ القرار إلى أجهزة سلطوية، لا تتخلى عن حقها في ممارسة مهامها التعليمية والتثقيفية والتنظيمية والفنية بشكل مباشر"<sup>(2)</sup>.

تضطلع مؤسسات الأمة الشعبية هذه بتوسيع ما نسميه بدائرة "البر الإحساني"، وهي منطقة تفاعلية من وجهة نظر سوسيولوجية تدخل في بنية "الرأسمال الاجتماعي"، من حيث تشجيع الأفراد على تقوية العناية به حتى يصبح للبر المنظم الفردي مسؤولية كفالة الإنسان في حاجاته الصحية، والتعليمية، والتربوية، والعاطفية الإحسانية، والمادية الطارئة، والاجتماعية، والترفيهية". وهي وظيفة مجتمعية تسهم في الرفع من "إنسانية المجتمع" و"تراحميته"، كما تساعد الحياة الاجتماعية أن تكون حيوية ودينامية بسبب العامل الديني على الخصوص في مجتمعاتنا<sup>(3)</sup>،

(1) — صنع الله، إبراهيم. اللجنة، (القاهرة: مطبوعات القاهرة، ط2، 1982)، ص20.

(2) — لؤي صافي. العقيدة والسياسة، ص223.

(3) — للمزيد عن فكرة الدين باعتباره رأسمالا اجتماعيا لا يتعارض مع الديمقراطية ويؤسس للمنفعة والخير العام يراجع الدراسات النفيسة التي جمعها كروين(رام كنان، ستيفاني بادي، جون كولومان، مارك وارن، ريتشارد وود، وغيرهم..):

ويكون التنافس في هذا المجال بين الفاعلين سببا في ابتكار أعمال إيجابية وتقوية النسيج المجتمعي وذلك بسبب طابعها الحر والتطوعي<sup>(1)</sup>.

وتقدم "الجماعة الفاعلة" النموذج الاندماجي في مشاريع البر الاجتماعي بـ"فاعلية" و"رحمة" من خلال العمل التطوعي المنظم، فتجد الكل ينزل للميدان، في المساجد والقرى، والمستشفيات والأسواق، والشوارع والمدارس، مع أجل الشعب، وبالقرب منه؛ مع ذوي العاهات المحرومين المهجورين، ومع تجريدات محو الأمية وتوسيع المستفيدين من التعليم، ومع العجزة والمرضى، ومع ضحايا البؤس حيث كانوا. فالصبر على إصلاح ما أفسدته الأنظمة الاستبدادية هو البر.

إن أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم المتجهة نحو الحكم الراشد سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية وفعالة وقوية<sup>(2)</sup>.

وتزداد أهمية المجتمع المدني، ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور \_ خلال مرحلة ترسيخ الحكم الراشد\_ في تنظيم مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن<sup>(3)</sup>.

وفي الوضع الانتقالي نحو الحكم الراشد تحتاج الحكومات الانتقالية كما يؤكد الأستاذ لؤي صافي متناولا الوضع السوري إدراك أن قدرة الدولة ومؤسساتها على تطوير الحياة الاقتصادية وتحفيز الإنتاج والإبداع والعمل يتطلب النظر إلى ترابط مسارات الإصلاح وبناء المؤسسة القانونية، وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي تشغيل مبدأ توازن القوى الضروري لإيجاد آليات لمنع الفساد وتحفيز الإنتاج والعمل<sup>(4)</sup>.

---

(1) \_ يمكن المقارنة بما قاله أستاذ العلوم السياسية جيمس تورنر جونسون، وهو من المتخصصين في بحث العلاقة بين الدين والدولة، عن الدور الاجتماعي للكنائس في الحياة الأمريكية:

James Turner Johnson, The Bible in American law, politics, and political rhetoric, Fortress Press, 1985.

<sup>2</sup> \_ أحمد ابراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2008، ص. 260.

<sup>3</sup> \_ أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999 - ص 20

(4) \_ لؤي صافي، الحرية والمواطنة والإسلام السياسي، التحولات السياسية الكبرى وقضايا النهوض الحضاري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص 197.

حاصل الكلام أنه كلما ارتفع منسوب الوعي في المجتمع\_ خلال مرحلة ترسيخ الحكم الراشد\_، سيدرك الناس مع الوقت أن مشكلات زمنهم لا يمكنهم مواجهتها إلا من طريق التأسيس للعمل التطوعي واللا ربحي وتوسيع دوائر البر الشامل، وهي مهمة التربية في عمليات الانتقال للحكم الراشد.

ومن البر الشامل قيام الأمة بمؤسساتها الوقفية في إدارة مشاريع التنمية في مجالات التعليم والتصنيع والاستثمار وغيرها، معتمدة في ذلك على المساهمات المالية لأفراد وجهات غير حكومية "وطنية"، فقد ظلت الأمة بمؤسساتها الشعبية وروحها الخيرية عبر تاريخها محتفظة بحقها في "الحضور" "الفاعل" و"اليقظ" و"البناء".

إن الحاجة قائمة فيه المراحل الانتقالية نحو الحكم الراشد إلى مساهمة المجتمع المدني تحديدا في تنمية مناخ الثقة وإشاعة الأمن وتحسين جاذبية الاستثمار الداخلي والخارجي بما ترسمه حالة المجتمع المدني من تفاعل وحيوية بناءة بعيدا عن الاحتراب الذي يفزع المستثمرين، فرأس المال جبان كما يقال، بالإضافة إلى أن التجارب التاريخية تثبت أن مناخ الثقة يكون عادة في بداية المراحل الانتقالية نحو الحكم الراشد "صعبا" و"معقدا" بسبب عدم الاستقرار السياسي وحالة العداء للرأس مال hostile to business كما تقول كريستين هيلبرغ الخبيرة والمتخصصة في تنمية القطاع الخاص (1).

## ب\_ تجسيد قيم التوجيه العليا:

في اعتقادنا يجب أن يمارس المجتمع المدني أدوارا متعددة من الضغط والتقاضي (الترافع) والاقتراح والمساهمة الفعلية في التقويم بما يرفع الكفاءة التدييرية لنظام الحكم الراشد، كما يضطلع بدور سياسي يمكن أن نسميه أيضا بالدور الرقابي والتوجيهي والاستشاري لمؤسسات الحكم التنفيذية والتشريعية بما يمنحه مفهوم "خلافة الأمة" ومفهوم "الوراثة النبوية" من سيادة "قيم القرآن العليا"(2)، و من إمكانيات التدخل حين يتعلق الأمر بما يهدد قيم المجتمع المؤمن وشريعته، يتحرك حينها المجتمع عامة وهيئات العلماء خاصة بما هو الأمر بالمعروف والنهي عن

(1) Hallberg Kristin, Improving Investment Climates: An Evaluation of World Bank Group Assistance, 2006, Washington, p145.

(2) عن الأثر العميق للدين (الانجيل والتوراة) في القانون (التشريع) الأمريكي على سبيل المثال، يراجع:

\_ H. Wayne House, The Christian and American Law: Christianity's Impact on America's Founding Documents and future direction, Wayne house, 1998.

\_ William J. Federer, The Ten Commandments & Their Influence on American Law - A Study in History, library of congress, 2003.

\_ Jacob W. Ehrlich, The Holy Bible and the Law, fourth printing, the law book exchange, usa , 2005.

المنكر واجب عيني، والأمة مسؤولة كلها عنه، وقيم الدين في النهاية تبقى حية في مجتمعات متدينة من خلال هذا التفعيل المستمر<sup>(1)</sup>، بل الأمر يتجاوز حتى إلى تلك التي كان يتحكم فيها "الإلحاد العلمي" باعتباره عقيدة للدولة، فهذه المجتمعات كما يجربنا ريجيس دوبري "تنضح بالتدين من مساماتها"<sup>(2)</sup>.

يقوم وازع القرآن (أو ما نسميه التربية بما هي وظيفة من وظائف المجتمع المدني كما سبق مع هيجل) في بعض الأحيان بعلاج ما يتركه الظلم السياسي والاجتماعي والاقتصادي من آثار؛ مما يتجاوز الحدود المادية ليترك تأثيراته النفسية في أعماق الأفراد والمجتمعات، فيتعاونان بينهما قوة السلطة وقوة التربية في تدارك الإخفاقات وتجاوز الخطيئات.

كلنا يعرف أن الدولة أو سلطان الدولة؛ هو تمثيل للدور الانضباطي الذي تقوم به على مستوى موسع، و"بظهور الدولة انطلقت أساليب الانضباط العمومية المنتشرة في كل مكان، وفرض على الإنسان أن يدخل في علاقات محددة مع الآخرين ومع الدولة، وفرضت عليه التزامات وسلسلة طويلة ومحددة بدقة من الواجبات والمحظورات والحقوق أيضا"<sup>(3)</sup>، لكن الأمر لا يقف عند حدود سلطة الدولة.. فهناك سلطة المجتمع وفعالته ومؤسساته المدنية العلمية والروحية التي تقوم بما يلزم في تحقيق أمنه الروحي..

وفي تصورنا لا ينبغي أن تكون هناك تبعية ولا إلحاق لمؤسسة العلماء بمؤسسة الحكم كما كان الوضع في فترات طويلة من التاريخ أو كما هو الوضع في واقعنا<sup>(4)</sup>، بل على الأرجح تستفيد هذه المؤسسة من صفة "المنفعة العامة" ومن استقلالية مادية ومعنوية حتى تستقل في قراراتها وتوجيهاتها، فهي على الأصح مؤسسة شعبية وليست رسمية أو حزبية<sup>(5)</sup>، لأن من شأن تسويتها بالمؤسسات التابعة للحكم مباشرة وتبعيةها المالية أن تحجم دورها وتجعلها في خدمة "السلطان".

---

(1) \_ يراجع على سبيل المثال الدور الذي يلعبه الدين في مجتمع كإسرائيل في جريان الحياة السياسية العامة: Kenneth D, Wald; The religious dimensions of Israeli Political Life, in Ted G. Jelen, Clyde Wilcox, Religion and Politics in Comparative Perspective: The One, The Few, and The Many; Cambridge university press, UK; 2002 , P 104.

(2) \_ ريجيس دوبري. نقد العقل السياسي، ص 14.

(3) \_ كاظم، نادر. طبائع الاستملاك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007، ص 122.

(4) \_ في القراءة الاستشرافية يرى كثيرون أنه ليس هناك فرق بين مؤسسة الدولة والدعوة تاريخياً أو بين السلطتين الروحية والزمنية، يراجع:

Bernard Lewis, The Political Language of Islam; A rewarding book, new york, 1991, p2

(5) \_ يعتبر برهان غليون أن هذا الوضع يجعل من الدين ملكاً مشتركاً وواحداً للجميع، ويمنع احتكاره من قبل أحد، ومن هنا بدل أن ينقص دوره السياسي بسبب استقلال الدولة عنه، وغياب تنظيمه السلطوي الخاص، نراه يتحول إلى المبدأ الأخلاقي الوحيد للجماعة، وبالتالي إلى مصدر لحمتها ومقوم وجودها ومركز دفاعها وشخصيتها ومقاومتها على مر العصور، والراية التي ترفعها باستمرار في وجه الدولة"، يراجع: نقد السياسة، ص 119.

مؤسسة العلماء هي على الأصح مؤسسة أهلية اجتهادية لا تحزب لها إلا لقيم الشريعة والقرآن. ومن هنا تأتي أهميتها وقوتها التي تجعل منها ممثلة للركن الثاني "وازع القرآن" ذي الطابع التسديدي في مقابل "وازع السلطان" ذي الطابع التنفيذي، مقابلة لا تعني التصادم والصراعية، وإنما التعاون على خدمة غايات المجتمع وتنميته ماديا ومعنويا، وإن كان البعض يذهب إلى أن الدين مستغن عن الدولة في قيامه بنفسه<sup>(1)</sup>، وهي رؤية رومانسية غير تاريخية رغم محاولتها الاستناد إلى انتقائية واضحة، إذ إن الشريعة التي هي مساطر تنظم الأسرة والعلاقات والمعاملات وترتب العقوبات على الجنايات لا تقوم إلا بالدولة، كما أن الدولة لا تستغني عن الدين أو ما يقوم مقامه مما يمثل روح الدولة، حتى ولو كانت العلمانية ذاتها، إذ تستحيل إلى دين مقدس عند أصحابها وتنزل عندهم منزلة ما لا يقبل النقاش والجدل، بل التسليم المطلق.

وتضطلع مؤسسة العلماء باعتبارها مؤسسة مدنية إلى جانب المؤسسات الحقوقية وباقي مؤسسات المجتمع المدني بممارسة وظيفتها في مراقبة العمل الحكومي والتصدي بالبيان والاحتجاج والترافع ضد كل أشكال التجاوزات القانونية كما يقول دافيد بريكام<sup>(2)</sup> وأيضا بتتبع أداء الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، هذا الأداء الذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهكذا يمكن أن تتحول فيه المنظمات المدنية المختلفة إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته<sup>(3)</sup>

كما تزيد سهولة الوصول إلى المعلومات درجة الشفافية في إدارة أي دولة، وحتى تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ولمشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة، أو (opacity factor) معامل الشفافية O-Factor فيها مرتفعا، كما يؤكد مادهاف كودبولي وهو يستلهم التجربة الهندية في الانتقال، وأن تعمل الإدارة الانتقالية وفقا لسيادة القانون واحترامه، بإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الرشيد<sup>(4)</sup>

وإذا كانت الشفافية تستدعي بالضرورة حق المساءلة في الحكم الرشيد، فإن مما يجب مراجعته "مفهوم الحصانة"، الذي تختفي وراءه عناصر الفساد في المجتمعات غير الديمقراطية، وإذا راجعنا مدونتنا الأصولية فإننا نجد أن الأصل الشرعي ألا يعطى أحد حصانة من المساءلة بنص دستوري سواء كان رئيسا أو له ولاية عامة قضائية أو

(1) عبد الإله بلقزيز. الدين والدولة والحاجات الافتراضية، في أن الدين مستغن عن الدولة، ضمن مجلة النهضة، الرباط، ع7، 2014، ص3\_23.  
(2) David Brekham: »Democracy and human rights«, &London: Polity press, 2003. pp.151-169.

(3) \_حسن كريم. "الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية"، المستقبل العربي، بيروت، عدد 309، نوفمبر 2004، ص57.  
(4) Madhav Godbole, Public Accountability and Transparency: The Imperatives of Good Governance, Orient Longman, India, 2004, p X.

برلمانية أو تنفيذية؛ لأن الله لم يستثن رسله وأنبياءه وأوليائه من أي حكم ديني محض (ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) (الزمر 65)، أو تنفيذي (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)، فلا حصانة لملك أو أمير أو خليفة أو قاض أو نائب أو وزير، بل الكل أمام التكليف الشرعي والمسؤولية متساوون مع سائر الشعب<sup>(1)</sup>.

### المجتمع المدني وأفق الانتقال إلى الحكم الراشد:

من وجهة نظر علم الانتقال السياسي *transitologie*، وهو فرع فني وصغير من فروع علم السياسة يقدم نماذج نظرية لكيفية التحول نحو الديمقراطية والحكم الراشد، لا بد للانتقال من نظام سياسي منغلق إلى نظام سياسي منفتح من وجود مجتمع مدني حقيقي فاعل وحي، يعكس حياة المجتمع وتطلعاته ووعيه وإصراره على المشاركة في بناء القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعنيه<sup>(2)</sup>.

في أنظمة لا ديمقراطية ولا شعبية تكتفي السلطة "غير الشرعية" بتشجيع مؤسسات المجتمع المدني النخبوية "المصنوعة" التي لا يزيد دورها على تقديم خدمات فئوية ضيقة على رأسها "احتواء الطبقة المثقفة" و"تليينها"، وتلميع صورة النظام الاستبدادي بمنحه واجهة مزيفة في الخارج وتمديد عمره الوبائي<sup>(3)</sup>، بمعنى آخر بما لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع أو خلخلة رقعة المصالح، بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقار العدالة، وفي هذه الحالة فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوية لا تشكل أي تهديد "للمفسدين" ولن تززع أبدا الفئات الحاكمة، بل ولن تلعب أي دور في تغيير الأوضاع القائمة من خلال المساهمة الفعالة بدور ديمقراطي في المجتمع. وعلى العكس، فإن القوى الديمقراطية والتقدمية يجب أن تدفع في اتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المدني طابعا شعبيا يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييرى تحتاجه مجتمعاتنا حتى تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في

(1) فضل بن عبد الله مراد، المقدمة في فقه العصر، صنعاء: الجيل الجديد ناشرون، ط1، 2014، 179/1.

(2) \_يراجع:

Laurence Morel, Les transitions démocratiques, regards sur l'état de la "transitologie".: La démocratie directe : problèmes et formes nouvelles

(3) \_منذ حوالي سنة 1990 بدأ ينتشر مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي، بما يزيد على 130000 منظمة عملت الأنظمة العربية على توظيفها لخدمة أجندتها الاستبدادية والتحكمية في الفضاء العمومي. يراجع:

Mehran Kamrava, Beyond the Arab Spring: The Evolving Ruling Bargain in the Middle East, Georgetown university, 2014,p89.



صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية والجمهور، ويكفل مشاركتها السياسية تدعيماً للديمقراطية<sup>(1)</sup>.

ما نحتاجه في الواقع هو الانتقال إلى طور بناء مجتمع مدني حقيقي يتمتع بعمق شعبي وامتداد مجتمعي يجد تجسيده في الاتحادات والفدراليات والائتلافات طوعية التكوين التي تضم جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة؛ ذات الاهتمام المشترك بقصد تظافر جهودها وتكاملها وتأهيلها لممارسة دورها الضاغط في اتجاه إصلاح الأوضاع على كافة الصعد، وعلى رأسها المناخ السياسي والفعل السياسي.

إن مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الشعبي تلعب دوراً هاماً وحيوياً في تهيئة القنوات اللازمة للقيام بنشاط تعاوني جماعي بين أبناء الأمة، والحيلولة دون استبداد مؤسسات السلطة. وكما يقول لؤي صافي: "فالمؤسسات الشعبية تقوم وفق هذا المنظور، بدور البنى الوسيطة التي تعبئ الأفراد وتمنحهم الفرصة للتمرس بالعمل الجماعي، والقدرة على الوقوف في وجه أي محاولة لتكريس السلطة من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة. بمعنى أن النقابات المهنية والمؤسسات الثقافية والتعليمية والتجارية يمكن أن تبادر إلى تنسيق جهودها وتعبئة أعضائها لاتخاذ موقف موحد في وجه محاولات البعض لتوظيف مؤسسات الدولة لخدمة أغراض لا تتفق مع المصلحة العامة للأمة"<sup>(2)</sup>

يفترض في السيرورات الانتقالية نحو الحكم الراشد، وضوح الرؤية في علاقة المجتمع المدني بالسلطة ومؤسساتها ورمزها الحاكم، وذلك بالاتفاق مبدئياً على خضوع الجميع للقانون ومحاسبة الحاكم حسب قواعد إجرائية وقانونية فعالة وناجعة، بالإضافة إلى ضبط حركية المشروعات السياسية عن طريق انتخابات منتظمة نزيهة وحرّة وتعددية<sup>(3)</sup>

إن الانتقال نحو الحكم الراشد لا يتم دفعة واحدة ولا بالعنف كما يقرر التصور المنهجي الذي يراهن على فعل التربية وليس على فعل السياسة<sup>(4)</sup>، بل عبر مراحل وقد يتطلب أجيالاً تتغير فيها عقليات بالتدرج أو تذهب

(1) \_ شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث أكتوبر 2000، ص 19.

(2) \_ لؤي صافي، العقيدة والسياسة، م.س، ص 224.

(3) \_ يراجع:

Susan George: « The world bank and its concert of good governance » in Jochen Hippl(ed) «: The democratisation of disempowerment », London: Pluto Press, 1995. Pp.205-206.

(4) \_ وهو ما عبر عنه الإمام ياسين حين قال " الفرق بين العنف والقوة أن العنيف يحاول قلب موازين القوى في السياسة، وترجيح كفة قوم على قوم، بمقتضى تعجله وتراميه لا سيراً مع سنة الله، وهي التدرج والمطاوله والصبر. القوة تُعَدُّ وتأتى وتصبر. السياسة ترام، والتربية إعداد. والميدانان متداخلان،

بالموت الطبيعي، فعملية الإصلاح تتطلب "بدورها آمادا من مراحل الإصلاح التدريجي والمعالجات الظرفية، على أمل الوصول بواقع المجتمعات الإسلامية إلى وضع الأصل وإخراجها من وضع الاستثناء"<sup>(1)</sup>، ويقتضي الانتقال أيضا تشخيصا لمرحلة الحكم الفاسد بدقة ووضع استراتيجيات منسقة للتحويل ولبرنامج الأولويات تعمل فيه مؤسسات المجتمع المدني الناهضة والحية بتعاون وإصرار على تحقيق جزء منه عبر أجندة زمنية قد تطول أو تقصر حسب التجارب، فمن خصائص الحكم الفاسد المطردة والتي لا تكاد تتخلف عموما والتي رسدها البنك الدولي في تحديده لمفهوم "الحكم الفاسد"<sup>(2)</sup>:

1\_ هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة و بين المال العام و الخاص وهو الذي يقوم باستخدام الموارد العامة لصالح تحقيق المصالح الخاصة.

2\_ لا يقوم على أساس قانوني ولا يطبق القانون ويعفي المسؤولين من سريان القانون عليهم.

3\_ يتميز بوجود معوقات قانونية وإجرائية تقف في وجه الاستثمار المنتج.

4\_ يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء استخدامها.

5\_ هو حكم مغلق وغير شفاف ويخفي طرق وعمليات صنع القرار ووضع السياسات.

6\_ يتميز بوجود الفساد وقيم التسامح معه.

7\_ وبذلك فهو حكم خال من الشرعية و عديم الثقة لدى المواطنين ، و يستعمل القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان.

إن البند الأخير المتعلق بالشرعية هو أس البنود والخصائص، وعليه تبني كافة الإصلاحات والمداخل، فأولى المهمات بالاعتبار والإصلاح حسب الإمكان هو إعادة الشرعية للحكم عبر إعادة الاعتبار للأمة و"للجمهور" أن يختار من يحكمه "مؤقتا" وليس ل"الأبد" بطرق نزيهة وشفافة، وبعدها يأتي بند احترام القانون وسيادته على الجميع، وهي مسألة تحتاج لتربية وإعادة تربية للإنسان ليعرف حقه ويناضل من أجله، وهي مهمة مؤسسات المجتمع المدني الحقيقية التي تحتاج أعمارا.

---

تنعش التربية بالمكتسبات السياسية زمنا، فإن ارتدت السياسة على التربية انتهشتها، وربما قتلتها"، يراجع: ياسين، عبد السلام. تنوير المومنات، 246/2.

(1) \_ الحاج سالم، محمد البشير. مفهوم خلاف الأصل، دراسة تحليلية في ضوء مقاصد الشريعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2008، ص199.

(2) \_ يراجع:

ويستوجب الجواب عن سؤال التغيير والانتقال نحو الحكم الراشد في نظرنا استبعاد الروح الحزبية والأيدولوجية الضيقة التي تستند إليها كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والتي تحمل معها أسئلة "مشوشة" على "ميثاق التغيير" ومعطلة له، كما يستوجب نفي المقاربات الاختزالية التبسيطية (التي ليست إلا مجرد كسل فكري) والتي تلخص التغيير في لحظة انقلابية مزاجية تهدم أبنية الفساد من غير تفكير في الآفاق، ولا إعدادا لأسئلة ما بعد عمليات الهدم، أو أنها تتصور مهمة النخبة في وضع تستقيل فيه الجماهير من مسؤوليتها وتستريح إلى حالة الانتظار (وهي فلسفة من أخلد إلى الأرض بالتعبير القرآني..).

### المجتمع المدني ودوره التنموي والدبلوماسي في الحكم الراشد:

مما لا شك فيه أن الحكم الرشيد والتنمية المستدامة صنوان لا يفترقان، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالتنمية البشرية لا يمكنها أن تتحقق وتستدام في غياب الحكم الرشيد، كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيدا ما لم يكفل استدامة التنمية ويضع البشر في قلبها(1).

ومن وجهة نظر منهجية ينتظر من المجتمع المدني في أفق الحكم الراشد أن يلعب أدوارا متقدمة في مجالين حيويين: التنمية المستدامة والدبلوماسية الشعبية، وذلك بسبب علتين متمكنتين في كل من نسق التنمية وطابع الدبلوماسية الرسمية:

**أما علة التنمية** فيمكن ترجمتها في النماذج الاتباعية والاستهلاكية غير المنتجة، والتي ليست سوى ملحقات بأنظمة اقتصادية غربية منتجة، إن نماذجنا الاقتصادية لا تعني بالإنسان، قطب رحي التنمية الحقيقية، أو قل معي غاية الغايات ومقصد المقاصد، الإنسان بالمفرد وبالجمع في دينامية التغيير والتنمية والنهوض، فما لم نغير الإنسان بالتربية والثقافة تحديدا وبالدرجة الأولى فإن كل مساعي تغيير الواقع ستكون عبثية وبدون معنى، وهي غايات ومرام لا يبلغ إليها إلا بتصور بنائي متدرج، يجعل من الإنسان مركز كل تغيير مطلوب، ومصدر كل تنمية أو تقدم مرغوب، استقلال الإنسان "أولا من" "التبعيات المرهقة"، فنحن لا نعتقد أن التقدم الصناعي، ولا الرخاء الاقتصادي، ولا الكفاءة الفكرية، ولا الاستقرار السياسي ماهيات قائمة بذاتها، أو أشياء تبتاع وتلصق بواقع متخلف أو تلبسه كما يلبس الثوب. وهو ما يقوم به الحكام على المسلمين اليوم ممن يستوردون الخبراء والمصانع الجاهزة والمديرين الأكفاء يزرعونهم في البلاد، وينفقون كل مدخرات المسلمين في الصفقات الهائلة التي تتحلب لها أفواه الشركات الكبرى والحكومات الغربية. استيراد وإنفاق تنزرع به في البلدان الإسلامية مراكز لامتنعاص الأموال وتصديرها للخارج. تلك الأموال أصبحت لفساد وجوه إنفاقها سببا آخر لزيادة تخلفنا، إذ فائنا أن نركز بما جهدنا

(1) \_ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص36

على تحويل الإنسان وتنمية الإنسان، وتعويد الاعتماد على الذات، وتجنيد لإصلاح الزراعة، وتأسيس صناعة تناسبا وثقافة تعكس تاريخنا وحاضرنا.

وأما علة الدبلوماسية، فهو انقطاعها عن قاعدتها الشعبية واحتكارها لملفات غاية في الأهمية يمكن للدبلوماسية الشعبية(1) أن تقدم فيها نتائج مبهرة، احتكار ليس سوى الوجه العاري لاحتكار السلطة والاستفراد بالحكم في الأنظمة التسلطية التي لا تعرف مزية "الحوار"، في الوقت الذي تركز فيه دبلوماسية المجتمع المدني على حوار مفتوح ومتواصل بين السلطة والمجتمع على كافة القضايا كما يجربنا السفير الهندي وأستاذ الاقتصاد كيشان رانا من خلال تجربته الناجحة(2).

إن دبلوماسية المجتمع المدني (وهي صورة من صور تحقيق تعارف الأمة و تعاونها مع باقي الأمم الذي نص عليه القرآن الكريم) من شأنها أن تعزز دور القنوات الرسمية على صعيد إدارة العلاقات الخارجية والإفادة من علاقات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأكاديمية في تطوير الممارسة الدبلوماسية(3)، كما تسعى دبلوماسية المجتمع المدني بوسائل شعبية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب وكسب تأييدها.

ومما يتحقق من خلال هذه الدبلوماسية في نظام الحكم الرشيد مباشرة المجتمع واتصاله بقضايا الدولة وكسر حالة الاغتراب والانفصال عن مشكلات الدولة داخليا وخارجيا، بل ويمكن أن تلعب هذه الفعالية دورا يسمى في الأدبيات السياسية بالدبلوماسية الوقائية(4) وذلك حين يتدخل المجتمع المدني بمؤسساته في معالجة سلمية تفاوضية لملفات شائكة بهدف تجنب الدولة الدخول في منازعات وحروب مع الجوار الإقليمي أو الدولي.

---

(1) برز مفهوم الدبلوماسية الشعبية Public Diplomacy عام 1870، إلا أن وجوده على المسرح السياسي بدأ مع العقد الثامن من القرن الماضي، ويقصد به عملية مخاطبة الجماهير بشكل مباشر أو غير مباشر خارج الحدود الإقليمية بواسطة وسائل حضارية جديدة في مقدمتها الإعلام والمؤتمرات والمنظمات الدولية والهيئة ورجال العلم والثقافة والدين بهدف المساهمة في تشكيل الرأي العام الدولي.. وترتكز الدبلوماسية الشعبية جل اهتمامها على إقناع قادة الرأي العام أو شريحة محددة من الموظفين الحكوميين في البلدان الأخرى بمميزات فكرة معينة أو موقف سياسي محدد للتأثير على سلوك وقرارات الدوائر السياسية والقيادية التي يعملون فيها. يراجع: بسام المشاقبة، معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، عمان: دار المأمون، 2011، ص201.

(2) \_ يراجع:

Kishan Rana, " Diplomatic Culture and its Domestic Context", in Hannah Slavik, Intercultural Communication and Diplomacy, Diplofoundition Malta, 2004, p383.

(3) \_ ناظم عبد الواحد الجاسور، أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: دليل عمل الدبلوماسي والبعثات الدبلوماسية، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ص500.

(4) \_ يوسف حسن يوسف، الدبلوماسية الدولية، القاهرة المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2011، ص126

نُدَّكر بأنه في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup> \_ وحسبما نقله ميكائيل ولر\_ فقد خصصت الدولة في ميزانية 2008 على سبيل المثال ما مقداره 359 مليون دولار فقط لدعم موضوع الدبلوماسية الشعبية نظرا لما تراهنه عليها من مشاركة ومساهمة في خدمة سياستها الخارجية<sup>(2)</sup> وبالنسبة لنا فسيكون مفيدا جدا في مجتمعاتنا \_ طبعاً بعد الإصلاح السياسي \_ الاستئناس بالخبرات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المؤهلة، التي تمتلك خبرات في مجالات مهمة مثل العمل ضمن الاختلافات الدينية والعرقية، وتشجيع التسامح وتطوير القدرات الدبلوماسية للمواطنين، والعمل من خلال الرموز الوطنيين والقادة الشعبيين الذين يستطيعون لعب أدوار في اللحظات الحرجة، وهو النموذج الذي تتبعه الباحث شارلز بيكستون في دراسته عن دور المجتمع المدني في الانتقال في جمهورية قرقيزيا<sup>(3)</sup>، فقد وجدت الحكومة الانتقالية غير المستقرة صعوبات حمة لولا تدخل المجتمع المدني ومساعدته في الحد من العنف والافتتال.

### خلاصات وتوصيات:

ختاماً، فإنه لا يكفي لتنظيف الأرض كما يقول ريجيس دوبري "رفع العيون إلى السماء"<sup>(4)</sup>، والإمام ياسين يعتبر أن "الاستكانة والمسكنة والخمول، انحراف عملي خطير. المومن القوي، والجماعة المومنة المخاطبة بالقرآن، مأمورون باتخاذ كل الأسباب المتاحة المقبولة شرعاً لتحقيق كل الأهداف المأمور بها شرعاً"<sup>(5)</sup>.  
وإذا جاز أن نتحدث عن خلاصات عملية هي الغاية من وراء هذا البحث، خلاصات توجيهية وتسدديدية، فإننا نقول وبالله التوفيق:

**1\_** يجب تشجيع الثقافة السياسية التي تدفع في اتجاه تفهم الحكومات لأهمية الانفتاح على مواقف المجتمع المدني من القضايا الحيوية، والتي قد تكون معارضة للسلطة ولتوجهاتها أحياناً مما يسبب لها بعض الإحراج، لكنها على المدى البعيد ستعزز الحكم الراشد والاستقرار بدلاً من أن تقلل منهما.

---

(1) \_ عن فعالية المجتمع المدني الأمريكي وعلاقته تحديداً بالمجتمع المدني الإسرائيلي يراجع: محمد عمر الفاروق عبد السلام، دبلوماسية الدولة الراحية للسلام الفلسطيني بين التحيز والمسؤولية الدولية، المكتب العربي للمعارف، ص18.

(2) \_Michael Waller, The Public Diplomacy Reader, The Institute of World Politics Press, Washington, , p30.

(3) \_ Charles Buxton "In Good Times and Hard Times: Civil Society Roles in Kyrgyzstan today", in Civil Society and Politics in Central Asia, University Press of Kentucky, 2015, p223\_248.

(4) \_ ريجيس دوبري. نقد العقل السياسي، ص 9.

(5) - ياسين، عبد السلام. الاحسان، ص300.

2\_ يتطلب الانتقال لمرحلة الحكم الراشد تأهيل غالبية المجتمع المدني لمتطلبات المرحلة، فالتغيير لا يكون بجزء من المجتمع ولو كان (نخبة)، فليس التغيير مهمة النخبة في وضع تستقيل فيه الجماهير من مسؤوليتها وتستريح إلى حالة الانتظار (وهي فلسفة من أخذ إلى الأرض بالتعبير القرآني..).

3\_ يستوجب الانتقال نحو الحكم الراشد نفي المقاربات الاختزالية التبسيطية (التي ليست إلا مجرد كسل فكري) والتي تلخص التغيير في لحظة انقلابية مزاجية تهدم أبنية الفساد من غير تفكير في الآفاق، ولا إعدادا لأسئلة ما بعد عمليات الهدم.

4\_ يستوجب الجواب عن سؤال التغيير والانتقال نحو الحكم الراشد في نظرنا استبعاد الروح الحزبية والأيدولوجية الضيقة التي تستند إليها كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني والتي تحمل معها أسئلة "مشوشة" على "ميثاق التغيير".

5\_ يجب الحذر من تخلي الدولة التدريجي في المراحل الانتقالية عن أدوارها الاجتماعية والرعاية حين تتحكم فيها مصالح المتنفيين والمستغلين، حتى تصبح الدينامية التنموية الوحيدة في الدولة هي دينامية التهميش والإقصاء التي يقودها الشطار الثوريون وتحميها القوانين بالباطل.. فتكون النهاية الطبيعية هي تعزيز الاحتكار واللامبالاة في القمة والاستياء في القاعدة.

6\_ على أرضية ميثاق جامع يمكن للمجتمع المدني ان يلعب أدوارا حيوية في مجال الدبلوماسية وجلب الاستثمارات وأيضاً في نطاق التقريب بين المتخصصين والمختلفين سياسياً ومذهبياً وفي تقوية النسيج الاجتماعي إذا حصل الوعي المطلوب لتجاوز واقع التشرذم والاحتراب الداخلي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين